إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/ 348
للنشر الفوري
16 يوليو 2014

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان بعثة صندوق النقد الدولي في ختام زيارتها إلى تونس

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي تحت إشراف السيد أمين ماتي بزيارة إلى تونس في الفترة 10–24 يونيو 2014 لإجراء المناقشات بشأن المراجعة الرابعة لأداء تونس الاقتصادي في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته 24 شهرا والذي كان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق عليه في 7 يونيو 2013 (راجع البيان الصحفي رقم13/202). وعقدت البعثة مناقشات مثمرة مع كبار المسؤولين في الأجهزة الحكومية وبنك تونس المركزي، كما التقت بممثلي القطاع المصرفي والقطاع الخاص، والاتحادات المهنية، وأعضاء البرلمان، ومجتمع المانحين، والمجتمع المدني.

وفي ختام الزيارة، أصدر السيد ماتي البيان التالي:

"ترحب البعثة بالتقدم المحرز في المضي بتنفيذ السياسات من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق نمو أعلى تصل منافعه إلى جميع شرائح المجتمع في بيئة وطنية ودولية محفوفة بالتحديات. ومن هذا المنطلق، توصلت البعثة إلى تفاهم على مستوى الخبراء بشأن المراجعة الرابعة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني وترد تفاصيله في تحديثات "مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.

"وكان الإعلان عن جدول زمني واضح لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية قبل نهاية عام 2014 بمثابة إنجاز حيوي في سياق تحول تونس إلى النظام الديمقراطي. وسوف تؤدي هذه الزيادة في الوضوح على المستوى السياسي إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد التونسي، والحد من ميل المستثمرين إلى اتباع منهج "الانتظار والترقب". غير أن الوضع الاقتصادي لا يزال هشا نظرا لأن النمو ليس مرتفعا بالقدر الكافي لإحداث تغيير ملموس في مستوى البطالة، لا سيما بين الشباب.

"ولا يزال النشاط الاقتصادي متواضعا، فقد تم تعديل تقديرات النمو لعام 2013 بتخفيضها إلى 2.3%. ومن المتوقع أن يسجل إجمالي الناتج المحلي توسعا بنسبة 2.8% في عام 2014، حيث تساهم جودة أداء القطاع الزراعي في تعويض تراجع

النشاط في قطاع السياحة عن المستوى المتوقع. ورغم تراجع التضخم الكلي إلى 5% في نهاية شهر مارس، فإنه آخذ حاليا في الارتفاع، ليصل إلى 5.7% في نهاية شهر يونيو 2014، مدفوعا في المقام الأول بارتفاع أسعار الغذاء. ولا تزال الاختلالات الخارجية التونسية مستمرة في الاتساع، مما يفرض الضغوط على إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي وسعر الصرف، الذي ظل يواصل انخفاضه.

"ولا يزال برنامج الإصلاح الذي وضعته السلطات التونسية ماضيا على المسار الصحيح، حيث تم الوفاء بجميع معايير الأداء الكمية لنهاية شهر مارس ومن المتوقع الوفاء بمعايير الأداء لنهاية شهر يونيو. وقد تم الوفاء بالحدود القصوى الإشارية في الإنفاق الاجتماعي والنفقات الأولية الجارية، على الرغم من بعض حالات تجاوز الحد الأقصى للأجور.

"وكان أداء المالية العامة أقوى من المتوقع خلال أول خمسة أشهر من السنة، بفضل الزيادة الكبيرة في تعبئة الإيرادات. وقد أدت زيادة مدفوعات الأجور وتحويلات معاشات التقاعد إلى فرض ضغوط على إمكانية تحقيق هدف المالية العامة لنهاية السنة، لكن التدابير الإضافية المتخذة على مستوى الإيرادات والوفورات في النفقات تضمن بقاء عملية ضبط أوضاع المالية العامة على المسار الصحيح. ويمثل التخفيض المتواصل في دعم الطاقة تطورا جديرا بالترحيب وهو تطور ضروري لخفض استهلاك الطاقة وإيجاد حيز من المالية العامة لأوجه الإنفاق ذات الأولوية على الصحة والتعليم. وأعربت البعثة عن ترحيبها بما تم اتخاذه من خطوات لمكافحة التهرب الضريبي، وتبسيط نظام الضريبة الجزافية، وتحديث الإدارة الضريبية، وتقوية إطار المراقبة والحوكمة في المؤسسات العامة.

"ورحبت البعثة بقرار البنك المركزي التونسي برفع سعر الفائدة الأساسي نظرا لإمكانية نشوء ضغوط تضخمية من الزيادات الأخيرة للحد الأدنى للأجور، وزيادات تعريفة الكهرباء، وتراجع أسعار الصرف. وأعربت البعثة عن تقديرها لاستعداد السلطات رفع سعر الفائدة الأساسي أكثر إذا ارتفع التضخم الأساسي بسرعة أو إذا استمرت الضغوط الخافضة لقيمة العملة. وحثت البعثة السلطات على الاستمرار في إعادة بناء احتياطيات النقد الأجنبي، بوسائل منها زيادة مرونة سعر الصرف.

"وقد اتُّخذت خطوات مهمة لتقوية جدول أعمال الإصلاحات، ولا سيما في القطاع المصرفي. فقد تم تصميم استراتيجية مصرفية، ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لخطط إعادة هيكلة البنوك العامة وفق أفضل الممارسات الدولية، ولا تزال الخطط جارية لإنشاء شركة لإدارة الأصول. ويتطلب تخفيض مواطن الضعف في الاقتصاد التونسي وتشجيع النمو الشامل لجميع المواطنين تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بسرعة، بما في ذلك تحقيق تكافؤ الفرص للمستثمرين وسرعة اعتماد التشريعات الأساسية للإفلاس، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون للمنافسة.

"ولا تزال حماية شرائح السكان الأكثر ضعفا من تأثير الإصلاحات والضبط المالي أولوية بالنسبة للسلطات التونسية وصندوق النقد الدولي. وفي هذا السياق، أنشأت السلطات برنامجا لدعم الأسر ذات الأوضاع الاقتصادية الهشة ليكون مصاحبا

إصلاحات دعم الطاقة، كما رفعت الحد الأدنى للأجور، وتعمل حاليا على وضع الصيغة النهائية لنظام الرقم الاجتماعي الموحد لتحسين الآلية القائمة لاستهداف المستحقين.

"وتود البعثة توجيه الشكر إلى السلطات التونسية وكل الأطراف التي التقت بها أثناء الزيارة على ما حظي به أعضاؤها من استقبال حار، وعلى المناقشات الصريحة والمثمرة التي أجريت معهم.

"ومن المنتظر مبدئيا أن يناقش المجلس التنفيذي المراجعة الرابعة لبرنامج تونس الاقتصادي بمقتضى اتفاق الاستعداد الائتماني في أواخر شهر أغسطس. وباستكمال هذه المراجعة سوف يتاح لتونس الحصول على 143.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 220 مليون دولار أمريكي)".